هل الجزائر قادرة ومؤهلة لحل مشكلة العجز الغذائي

Is Algeria able and qualified to solve food deficit problem

L'Algérie est-elle capable et qualifiée pour résoudre le problème du déficit alimentaire

محمد ناصف
أستاذ مساعد قسم -أ-، طالب دكتوراه بجامعة الجزائر- 3-
عضو في مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة الشلف
جامعة الجزائر-3-
Nacef.m@gmail.com
0777533675

ملخص:

كانت ولازالت الجزائر تعاني من مشكلة العجز الغذائي الذي يتم تغطيته باستيراد السلع الغذائية الرئيسية وغير الرئيسية من السوق الدولية بالاعتماد على مواردها المالية، وهذا بالرغم من امتلاك الجزائر لأراضي ذات تربة صالحة للزراعة، وكذلك القدرة على استغلال الأراضي الصحراوية في العملية الزراعية. وبالرغم من امتلاك الجزائر لأراضي صالحة وقابلة للزراعة الا أن مصير هذا البلد يبقى مجهولا حول قدرته في المستقبل من القضاء على مشكلة العجز الغذائي كليا أو فقط في بعض السلع الغذائية الرئيسية، ومن أجل معرفة هذا المصير، جاءت هذه الورقة البحثية لتجيب عن قدرة الجزائر من عدمها على تخطيها لمشكل العجز الغذائي التي تعيشها.

الكلمات المفتاحية: العجز الغذائي، الفجوة الغذائية، الاكتفاء الذاتي الغذائي، السلع الغذائية الرئيسية، الأراضي الزراعية.

Abstract:

The purpose of this article is to present the problem of the food deficit in Algeria, which is totally covered by the importation of main and non-essential food products from the international market according to its financial resources because Algeria has land arable and the ability to exploit desert lands in agriculture. Although Algeria had viable and cultivable land, the future of this country remains uncertain as to its ability to fight the food deficit of some important food products.

Keywords: Food deficit, Food gap, Food self-sufficiency, Main food products, Agricultural land.

مقدمة:

كل بلد يقوم باستيراد الغذاء لسد احتياجاته الغذائية يعتبر بلدا يعاني مما يسمى بالفجوة الغذائية، ووجود فجوة غذائية معناها وجود عجز غذائي بهذا البلد. لا يهم الطريقة التي يتم بها سد هذا العجز الغذائي، فبمجرد استيراد البلد للغذاء أو تلقيه إعانات غذائية دوليه فهو يعاني عجز غذائي. بمعنى أن البلد الذي يحقق أمن غذائي نسبي هو بلد يعاني من العجز الغذائي، والبلد الذي يحقق أمن غذائي مطلق فهو بلد لا يعاني من العجز الغذائي.

وحالة الأمن الغذائي المطلق هي مرادفة لمصطلح تحقيق اكتفاء ذاتي في الغذاء، لكن هذه الحالة من المستحيل ان يقدر البلد الواحد على تحقيقها بمفرده، ربما يمكنه تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المحاصيل، مثل بعض الدول التي استطاعت أن تحقق اكتفاء ذاتي في بعض السلع الغذائية كالقمح، والأرز والذرى والحليب.

والجزائر من البلدان التي تحقق أمن نسبي في غذائها بالاعتماد على مواردها المالية لسد تلك الفجوة الغذائية المترتبة عن عدم قدرة الموارد الطبيعية المحلية على توفير كافة الاحتياجات الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية لسكان هذا البلد. وبالرغم من امتلاك الجزائر أراضي زراعية كفيلة بتحقيق أمن غذائي في العديد من السلع الرئيسية بالإضافة الى تمكن الجزائر مؤخرا من استغلال الأراضي الصحراوية في العملية الزراعية، إلا إن هذا البلد لا يزال يعاني من التبعية الغذائية، وفي حال عدم المسارعة في التخفيض من حجم الفجوة الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، فإن هذا سيدفع الجزائر مستقبلا –في ظل تزايد السكان- الى الدخول في مشكلة غذائية تزيد من تبعيتها الغذائية، وبالتالي تعرضها لانعكاسات أخرى كإمكانية استعمال الغذاء كسلاح للتأثير على القرارات السياسية لهذا البلد.

ان السؤال الذي سنحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة البحثية هو: **هل يمكن للجزائر أن تحل مشكلة عجزها الغذائي كليا؟ أم أنها قادرة على حل مشكلة العجز الغذائي فقط في بعض السلع الغذائية الرئيسية ؟**

أهداف البحث:

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى تحليل هيكل الفجوة الغذائية الجزائرية من السلع الغذائية الرئيسية، بالإضافة إلى محاولة معرفة حجم الأراضي الزراعية المستغلة وغير المستغلة التي تملكها الجزائر وكذلك كيفية استغلالها.

منهجية البحث:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع بحثنا هذا اعتمدنا المنهج الاستنباطي، وهذا لأجل تحليل بعض البيانات المتعلقة بالفجوة الغذائية الجزائرية، وكذلك تحليل البيانات المتعقلة باستغلال الأراضي الزراعية التي تملكها الجزائر.

هيكل البحث:

قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور كما يلي:

أولا: تحليل وضع العجز الغذائي في الجزائر.

ثانيا: أمثلة ونماذج يمكن للجزائر الاحتذاء بها لتحقيق اكتفاء ذاتي في بعض السلع الغذائية.

ثالثا: حلول مشكلة العجز الغذائي المقدمة في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025.

أولا: تحليل وضع العجز الغذائي في الجزائر

قبل الشروع في تحليل وضع العجز الغذائي في الجزائر من خلال تحليل هيكل الواردات من السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر، سنقوم بالتطرق إلى بعض المفاهيم التي لها علاقة بمصطلح الأمن الغذائي.

الفرع الأول: مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي

1. **مفهوم الأمن الغذائي:** الأمن الغذائي هو تلك الحالة التي يمكن فيها للبد الواحد، أو بتعاون مجموعة من البلدان توفير كامل الاحتياجات الغذائية بالاعتماد على الموارد الذاتية وتحقيق ما يسمى بالاكتفاء الذاتي دون الحاجة إلى طلب المعونة أو الاستيراد من الخارج.

2. **العجز الغذائي:** العجز الغذائي هو مصطلح يعكس لنا حالة البلدان التي تعاني نقصا في الاحتياجات الغذائية ولا يمكنها تحقيق اكتفائها الذاتي بسبب ضعف قدرة الإنتاج المحلي على توفير الغذاء. وهناك من يرى أن العجز الغذائي هو ذلك النقص في الاحتياجات الغذائية الناجم عن عدم توفر الموارد المالية الكافية التي تمكن هذه البلدان من سد احتياجاتها الغذائية بالاعتماد على السوق الدولية.

بخصوص المفهومين السابقين حول العجز الغذائي، الأول يوحي بأن العجز الغذائي هو عدم قدرة البلد على توفير كافة احتياجاته الغذائية من خلال الإنتاج المحلي وهو المعنى الصائب، بينما المفهوم الثاني يعزي العجز الغذائي إلى نقص الأموال التي تساعد على استيراد النقص في الاحتياجات الغذائية، وهذا يمكن أن نسميه بالعجز المالي والذي يعني تفوق النفقات على الإيرادات. ولتوضيح معنى كلمة عجز فقد جاء في معجم المعاني الجامع من معاني العجز: عجز عن الشّيء: أي عجَز عنه ، ضعُف ولم يقدر عليه، عَجَزَ عَنْ حَلِّ مَشَاكِلِهِ : لَمْ يَجِدِ الْقُدْرَةَ عَلَى حَلِّهَا ، لَمْ يَقْتَدِرْ(1) ، والعجز الغذائي هو عدم القدرة على توفير وإنتاج الغذاء بالاعتماد على الموارد المحلية، كعدم قدرة الجزائر وعجزها على إنتاج احتياجاتها الغذائية من اللحوم الحمراء.

والعجز الغذائي نوعان هما:

أ. **العجز الغذائي المزمن:** العجز الغذائي المزمن هو تلك الحالة التي تعاني فيها البلدان الفقيرة بشكل دائم نقصا في احتياجاتها الغذائية.

ب.العجز الغذائي المؤقت: يقصد بالعجز الغذائي المؤقت دخول البلدان في حالة نقص للاحتياجات الغذائية بشكل مؤقت كنتيجة للعوامل الطبيعية.

3. **الفجوة الغذائية:** في حالة العجز الغذائي يلجأ البلد إلى استيراد احتياجاته الغذائية، وتلك الكمية من الاحتياجات الغذائية التي يقوم البلد بتوفيرها عن طريق الاستيراد يصطلح عليها بالفجوة الغذائية، والتي يقصد بها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، وبعبارة أخرى فإن الفجوة الغذائية تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي(2).

الفرع الثاني: تحليل هيكل واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية

تعتبر الجزائر من بين تلك البلدان التي تعتمد على مواردها المالية لسد حاجياتها الغذائية عن طريق الاستيراد من السوق العالمية، وفيما يلي توضيح لمختلف أنواع السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر لسد عجزها الغذائي ومن ثم تلبية الاحتياجات الغذائية لمواطنيها.

جدول رقم 01: السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر

السلعة	السلع الكلية	القيمة بالمليون دولار	النسبة المئوية %
الحبوب	القمح، دقيق القمح، الشعير، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، الأرز.	3641.35	41.9772485
البطاطس	بطاطس	88.12	1.01584169
السكر الخام	سكر خام	859.75	9.91114267
البقوليات	العدس، الحمص، الفول الجاف، الفاصوليا.	229.38	2.64427788
البذور الزيتية	الفول السوداني المقشور، بذور السمسم، فول الصويا، زهرة الشمس، الزيتون(طازج أو محفوظ أو معلب).	85.92	0.99048023
الزيوت النباتية	زيت فول الصويا، زيت بذرة القطن، زيت الفول السوداني، زيت الزيتون، زيت السمسم، زيت الذرة، زيت بذرة الكتان، زيت زهرة الشمس، المرغرين،	710.09	8.18587182
الخضر الطازجة والمجففة والمحفوظة	الطماطم الطازجة، البصل الجاف، الفاصوليا الخضراء، البطيخ والشمام، الخيار والقثاء، الخضر.	32.56	0.37534958
الفاكهة الطازجة والمجففة	البرتقال واليوسفي، الليمون، الموز، التفاح، العنب الطازج، المانجو، التمور والبلح الطازج.	392.65	4.52644393
الأبقار الحية والأغنام والماعز الحية	أبقار، أغنام، ماعز.	129.93	1.49782468
اللحوم الحمراء (الطازجة والمحفوظة ومستحضرات اللحوم)	لحوم الأبقار(طازجة أو مبردة أو مجمدة)، لحوم الأغنام والماعز(طازجة أو مبردة أو مجمدة)، اللحوم الأخرى (طازجة أو مبردة أو مجمدة)، اللحوم (المجففة والمملحة والمعلبة) ومستحضرات اللحوم،	306.98	3.53884568
لحوم الدواجن	الدواجن الحية، الصيصان، الدواجن المذبوحة (طازجة أو مبردة أو مجمدة).	26.89	0.30998619
الألبان ومنتجاتها(لبن سائل)	اللبن الطازج، القشدة، مسحوق اللبن، اللبن المركز والمكثف، الجبن، الزبد والسمن.	2034.45	23.4530087
البيض	بيض التفريخ	0.87	0.0100293
الأسماك	الأسماك(الطازجة، المبردة أو المجمدة أو المملحة أو المجففة أو المدخنة)، الأسماك المعلبة ومستحضرات الأسماك،	135.64	1.56364919

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 35، 2015.

إذن بناء على الجدول السابق يتضح لنا أن الجزائر تستورد مجموعة كبيرة من السلع الغذائية الرئيسية في مقدمتها الحبوب، ثم تليها الألبان ومنتجاتها، ثم السكر الخام، ثم الزيوت النباتية، ثم الفواكه، ثم البقوليات، ثم اللحوم الحمراء، وتليها بقية السلع الغذائية الرئيسية بكميات منخفضة مقارنة بالسلع السالفة الذكر.

هناك بعض الحبوب التي يتعذر على الجزائر إنتاجها بحكم مناخ الجزائر مثل الذرة الشامية والأرز، بينما القمح والشعير يمكن إنتاجه في هذا البلد (خاصة الشعير الذي يقاوم الملوحة ونقص المياه بدرجة كبيرة)، خاصة بتوفر الأراضي القابلة للزراعة التي تبلغ مساحتها حوالي 7.6 مليون هكتار. فبمثل هذه المساحة القابلة للزراعة لدى بلدان أخرى مثل فرنسا، يمكنها أن تحقق اكتفاء ذاتي من القمح والشعير لنفسها ولبلدان أخرى، بينما في الجزائر لا يمكن حتى توفير أدنى الاحتياجات الغذائية من القمح والشعير بالاعتماد على الإنتاج المحلي، ويعزى هذا إلى جملة من الأسباب منها الاقتصادية، وكذلك البشرية، ومنها الطبيعية ونخص بالذكر نوع المناخ في الجزائر الذي ينعكس سلبا بدرجة كبيرة على كمية الأمطار المتساقطة، خاصة أن معظم المحاصيل الزراعية في الجزائر هي محاصيل بعلية، أي أن محاصيل هذه الأراضي تعتمد على الإمطار، والجزء القليل منها هي محاصيل مروية تعتمد على المياه الجوفية ومياه السدود في سقيها.

والذي يعزز صدق التحليل السابق هو مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر، فقد أوردنا سابقا أن معظم محاصيل الجزائر هي محاصيل بعلية تعتمد على مياه الأمطار، بمعنى أن الجزء الكبير من الأراضي الصالحة للزراعة يتم سقيه بالاعتماد على مياه الأمطار كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 02: تقسيمات الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر للفترة 2010-2014 الوحدة: ألف هكتار

السنة	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة *	الإجمالي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية	/	/
2010	482.30	451.24	3691.80	533.98	3275.71	8435.03
2011	488.28	455.82	3723.70	531.18	3246.51	8445.49
2012	483.80	465.28	4353.66	577.63	3152.33	9032.7
2013	510.09	455.11	3818.84	634.38	3043.45	8461.87
2104	509.10	486.46	3743.15	660.79	3065.54	8465.04

* المساحة المتروكة تشمل المساحات من الاراضى الزراعية التى لايتم استغلالها فى احد او بعض المواسم لعدم كفاية مياه الرى او لاستعادة قدرتها الانتاجية او لاسباب اخرى.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 32، 33، 34، 35.

من خلال الجدول نلاحظ انه على طول الفترة 2010-2014 كانت أعلى نسبة من مساحة الأراضي الزراعية ذات المحاصيل المستديمة يعتمد سقيها على مياه الأمطار والنسبة الأدنى تعتمد على مياه الري، حيث في عام 2014 قدرت مساحة المحاصيل المستديمة بـ 995.56 ألف هكتار، 51.13% يعتمد سقيها على مياه الأمطار، و48.86% يعتمد سقيها على مياه الري، وكذلك هو الأمر مع الأراضي الزراعية ذات المحاصيل الموسمية، السواد الأعظم من مساحتها يعتمد سقيه على الأمطار، بينما الجزء القليل يعتمد على مياه الري وهذا على طول الفترة 2010-2014، حيث كانت مساحة الأراضي ذات المحاصيل الموسمية عام 2014 4403.94 ألف هكتار، 85% منها يعتمد سقيه على مياه الأمطار، و15% منها يعتمد سقيه على مياه الري، بالإضافة إلى وجود أراضي زراعية غير مستغلة في احد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية بلغت نسبتها عام 2014 34.21% من المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة.

نستنتج من التحليل السابق أن هناك جزء كبير من الأراضي الزراعية في الجزائر لا يتم استغلاله بشكل جيد، أو يعتمد سقيه على مياه الأمطار، وهذا ما يبرر لجوء الجزائر إلى استيراد الحبوب والخضر من دول أخرى رغم توفرها على مساحة لا بأس بها من الأراضي الصالحة للزراعة، فلو تم الاهتمام بهذه الأراضي وتوفير المياه لها بإنشاء سلسلة من السدود الصغيرة، تنقل المياه إليها سواء من المياه الفائضة على السدود الكبيرة، أو يتم استغلال مياه البحر وتحليتها ومن ثم ضخها إلى هذه السدود، فحتما هذا سيقضي 100% على بعض مكونات الفجوة الغذائية كالقمح والشعير والبطاطس والبصل، وكذلك اللحوم الحمراء التي تعاني الجزائر عجزا في إنتاجها، فقط الأمر يعتمد على خطط تنموية إستراتيجية للقطاع الفلاحي وليس مجرد رمي الأموال في غير أمكنتها.

من التحليل السابق للجداول يمكننا القول أن الفجوة الغذائية التي تعاني منها الجزائر خاصة الفجوة الغذائية في السلع الغذائية التي يمكن إنتاجها محليا، تعزى إلى عدم استغلال الأراضي بشكل جيد، وعدم استغلال الأراضي بشكل جيد يعزى إلى ندرة المياه، سواء مياه الأمطار أو المياه الجوفية، وبطبيعة الحال يعتبر الماء أهم مورد تقوم عليه الحياة مصداقا لقول **الله عز وجل (وجعلنا من الماء كل شيءٍ حي) (3)** ، لذا فمشكلة العجز الغذائي في الجزائر تعزى بالدرجة الأولى إلى نقص المياه الذي يرتبط أساسا بنقص كميات التساقط خلال شهور عديدة، ونقص كميات التساقط يمكن تبريرها بنوع المناخ السائد في الجزائر، الذي تنقص فيه كميات التساقط مقارنة بدول أخرى كفرنسا.

إذن ما يمكن قوله في هذا السياق، أنه في السنوات المقبلة وفي ظل تزايد السكان في الجزائر، وزيادة حاجة السكان للمياه، وفي نفس الوقت زيادة الطلب على الغذاء وبقاء كميات تساقط الأمطار منخفضة كما هو عليه الوضع حاليا، فهذا سيضاعف من الفجوة الغذائية الجزائرية، وبالتالي ارتفاع العجز الغذائي الناجم عن عدم قدرة الموارد المحلية على توفير الغذاء بالاعتماد على الإنتاج المحلي الجزائري. وفي مثل هذه الحالة لن تستطيع الجزائر الهروب من مشكلة العجز، وبالتالي عجزها عن توفير الغذاء المنتج محليا، كما أنها ستبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق ما يسمى بالاكتفاء الذاتي الغذائي في كل السلع الغذائية الرئيسية مجتمعة، لكن يمكنها أن تحقق اكتفاء ذاتي غذائي في بعض السلع الغذائية مثلما هو الحال مع العديد من الدول التي نجحت في تحقيق ذلك، وهذا بطبيعة الحال يتطلب وجود جهات متخصصة تضع خطط وبرامج وتشرف على تطبيقها.

ثانيا: أمثلة ونماذج يمكن للجزائر الاحتذاء بها لتحقيق اكتفاء ذاتي في بعض السلع الغذائية

تمكنت العديد من الدول التي لطالما كانت تعاني عجزا غذائيا في السلع الغذائية من تحقيق قفزات ناجحة بتمكنها من إنتاج بعض السلع الغذائية بكميات أدت الى تحقيق اكتفاء ذاتي في هذه السلع الغذائية. وهذا اما راجع الى الجهود المبذولة لحسين بيئة الإنتاج الزراعي، أو راجع إلى تطبيق هذه الدول لبعض النماذج الجديدة والواعدة في مجال الإنتاج الزراعي. والاقتداء بهذه بمثل هذه الأمثلة وتطبيق مثل هذه النماذج يمكن ان يساعد الجزائر في تحقيق قفزة ناجحة في المجال الزراعي تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في احد أو بعض السلع الغذائية التي لطالما كانت ولازالت تعاني عجزا في انتاجها.

الفرع الأول: نماذج دولية ناجحة لتحقيق الأمن الغذائي في بعض السلع الغذائية

بالنسبة للبلد الواحد من الصعب عليه أن يحقق اكتفاءه الذاتي مجسدا ما يسمى بالأمن الغذائي المطلق، ومتخلصا من مشكلة العجز الغذائي كليا، لكن يمكنه أن يحقق اكتفاء ذاتي في بعض السلع الغذائية. والأمثلة على ذلك كثيرة سنستعرض بعض منها فيما يلي موضحين الخطوات التي سارت عليها لتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء في بعض السلع الغذائية.

1. المثال الاول: تمكنت دولة كينيا من تحقيق معدلات غير مسبوقة في إنتاج الحليب، والتي بلغت 3 مليون طن 80% منها أنتجها صغار المزارعين، وهذا يعادل ضعف الإنتاج في اي مكان في القارة الإفريقية. وتعزى هذه المعجزة الإنتاجية إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي**(4)**:

أ. الدور الهام الذي لعبته الأطر القانونية والسياسية، خاصة في مجال إصلاح الأراضي.

ب. الدعم المؤسسي الذي قدمته المؤسسات الممولة من الشعب في مجالات الخدمات للمنتجين بالقطاع الخاص، والتي استخدمت أحيانا في تغيير الدعم الحكومي وتحويله تدريجيا الى الجمعيات المنتجة في القطاع الخاص.

ت. البنيات التحتية القوية للقطاع العام والمتمثلة في مجالي الترحيل والتصدير للخارج.

2. المثال الثاني: دولة مالي هي الدولة الأخرى التي حققت قفزة ناجحة، حيث ازداد فيها إنتاج الارز بخمسة أضعاف وبلغ نحو المليون طن عام 2002، مما حقق اكتفاء ذاتيا من هذه السلعة. ويعود الفضل في ذلك للزيادة في متوسط انتاج الهكتار، الذي قفز من 1.3 طن الى 2.1 طن، ووصل أحيانا الى 5.9 طن، كما زادت المساحة المزروعة بنسبة 130%. وعزى المراقبون هذه القفزة الناجحة الى عدة اسباب أهمها**(5)**:

أ. التدخل المتزايد للقطاع الخاص، عن طريق الدور الهام الذي لعبته مجموعات ما يسمى بمستخدمي المياه.

ب. تحسين وتحرير النظام التسويقي، وتطوير دور القطاع الخاص في الانتاج، عن طريق تشجيع التنوع في الزراعة الكروية، وتهيئة الظروف الملائمة للقطاع الخاص ليلعب الدور الرئيسي في الانتاج.

ت. زيادة القيمة الشرائية للعملة المحلية، التي أدت لزيادة ملحوظة في التنافس في قطاع زراعة وانتاج الارز.

ث. زيادة القيمة الشرائية للعملة المحلية، التي أدت لزيادة ملحوظة في التنافس في قطاع زراعة وانتاج الارز.

اما محصول الكسافة الذي يشكل الغذاء الرئيسي لحوالي 200 مليون افريقي، فقد زادت انتاجيته بنسبة 30%، ويعتقد أن هنالك أربعة أسباب رئيسية أدت إلى هذه الطفرة وهي(6):

أ. تطور التكنولوجيا الخاصة بالانتاج.

ب. زيادة فعالية البحوث التي ادت الى تقليل الفاقد من محصول الكسافة نتيجة أضرار الافات الزراعية.

ت. زيادة التعاون المحلي والدولي، الهادف لتوفير الدعم لتطوير برامج زيادة الانتاجية.

ث. الاجراءات الفعالة الخاصة بالعملة، وتحسن أدائها والتي أدى الى تقليل الاعتماد على الدعم، الذي ساهم في زيادة التنافس في مجال الانتاج المحلي.

ويبدو مما سبق ذكره أن النجاح الذي تحقق يعود اساسا الى الدور المهم الذي لعبه القطاع الخاص في تحقيق الامن الغذائي لهذه الدول، بالاضافة الى تحرير السوق والعملة من القيود التي تكبلها.

3. المثال الثالث: المثال الثالث يأتي من منطقة جنوب شرق آسيا، حيث توجد الدول التي تسمى (بالنمور السبعة)، وهي تحديدا هونج كونج، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان، اندونيسيا، ماليزيا وتايلاند. وهؤلاء السبعة حققوا الطفرة المعروفة عالميا، عن طريق قيام وترسيخ البنيات التحتية الاساسية، واتباع سياسة الحوافز لتشجيع القطاع الخاص، لاقتحام مجالات الانتاج وزيادة فعالية التسويق الزراعي عن طريق الاهتمام بتثبيت الاسعار(7).

4. المثال الرابع: المثال الرابع من الهند، التي يضرب بها المثل لنجاحها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي لمليار و300 مليون نسمة، خلال الاربعين سنة الاخيرة. وقد زاد انتاج الحبوب في الهند من 51 مليون طن عام 1950، الى 176 مليون طن عام 1990، ثم الى 206 مليون طن في عام 201. وفي السنوات الأخيرة اتجهت الهند للتصدير. ويعزى كل ذلك النجاح لمجموعة من الأسباب المتداخلة أهمها(8):

أ. زيادة الإنتاجية أفقيا ورأسيا.

ب. السياسات الاقتصادية الناجحة في محاربة الفقر.

ت. الاعتماد على البحوث في تطوير أساليب تربية النباتات، وطرق الري وتحسين نوعية أصناف المحاصيل الزراعية، والإدارة الجيدة للمياه.

ث. الاعتماد على صغار المزارعين، وتحفيزهم لزيادة الإنتاج من خلال تقديم خدمات الإرشاد والتوعية.

والجدير بالذكر أن هذه التجارب الناجحة في بعض دول إفريقيا وآسيا، والتي تقع كل الدول العربية ضمن مجالها الجغرافي، 11 دولة عربية في آسيا و10 في أفريقيا، توضح بما لا يدع مجالا للشك بأن معركتي الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي العربي، يمكن كسبهما إذا قويت الإرادة السياسية، وقام العرب بالتخطيط الجيد لأنظمتهم الزراعية، وتوفير كل الإمكانيات لنجاحها، والتخلص من عقدة الخواجة والاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء الجاهز الصنع.

الفرع الثاني: بعض الأفكار والنماذج الجديدة والواعدة في مجال الإنتاج الزراعي

1. النموذج الأول: إمعان النظر في بعض ما توصل إليه العلماء الأمريكيون والهولنديون والهنود، فيما سمي "بالزراعة العمودية" او "المزارع الزجاجية الناطحة للسحاب". وتتلخص الفكرة التي وجد فيها البعض حلا ثوريا لمشكلة المجاعة في العالم، في تحويل المدينة الى ريف، بدلا من تركيز الزراعة خارج المدن، على اساس تحويل المباني العالية الى بيوت زراعية زجاجية، واستخدام سطوحها كذلك في زراعة المحاصيل. حيث يقول الباحثون الأمريكيون من جامعة أريزونا، إن هذه المباني تصلح لزراعة مختلف المحاصيل وبطريقة أكثر اقتصادية من الزراعة التقليدية للأراضي، لأنها ستختصر الكثير من المساحات المطلوبة، وتوفير ما يكفي من الشمس والهواء للنباتات، ولا تستهلك سوى 10% فقط من المياه التي تستهلكها الزراعة التقليدية. ويقال أنه يمكن لمبنى زجاجي عال ان يقلص المساحة اللازمة لإنتاج نفس الكمية من المحاصيل إلى 5% فقط. ويضاف إلى ذلك أن المحاصيل تنمو وتنضج في الأحواض الزجاجية العالية بوتيرة أسرع مما تنمو على الأرض. كما أن هذه المباني يمكن ان تستخدم لإنتاج الطاقة من ضوء الشمس، باستخدام الخلايا الشمسية. وفي إحدى دراسات الجدوى الأمريكية، اتضح أن نصف سطوح مباني مدينة نيويورك العالية تكفي لإنتاج ما يسد حاجة كل المدينة، من الفواكه والخضراوات والمحاصيل الاخرى. ويقدر باحث امريكي آخر أن مبنى كبير مكون من 30 طابقا في نيويورك يمكن ان يزود 50

الف شخص بالخضراوات والفواكه والدجاج والسمك والبيض والسمك بحكم نظامها الهايدروليجي، الذي يستخدم الماء في التدفئة والتبريد والري. ويمكن تخصيص الطوابق السفلى كأحواض لتربية السمك والطوابق التي تليها لتربية الدجاج، والطوابق العليا لزراعة المحاصيل والخضراوات. كما يمكن في هذه البيوت تحويل مخلفات الدجاج ابى سمد نباتي للمحاصيل.

2. النموذج الثاني: إمعان النظر في بعض التجارب الواعدة التي قد تنجح في بعض الدول حيث تقل الاراضي الزراعية الصالحة للانتاج، وتقل المياه الكافية للري، وتكثر ملوحة التربة التي تقف كعقبة في وجه الانتاج الزراعي وخاصة الخضراوات. فقد تمكن باحثون عرب مثلا بمملكة البحرين من التوصل الى طريقة جديدة للزراعة الرأسية، فأنتجوا على سبيل المثال 100 رأس خص في المتر المربع الواحد خلال فترة انتاجية تقدر بـ 27 يوما فقط، وانتجوا كذلك 180 شجيرة طماطم في المتر المربع الواحد، وذلك باتباع أحدث التقنيات الزراعية بالري بالماء الممغنط، لحل مشكلة الملوحة، وبدون استخدام التربة، وذلك باسلوب الزراعة العضوية التي توفر 95% من استهلاك المياه والاسمدة. كما تمكن باحثون عرب أيضا في سلطنة عمان من القيام بنفس الشيئ في انتاج الاعلاف الخضراء للماشية والدواجن بكميات كبيرة طوال العام.

3. النموذج الثالث: تطبيق تقنية الزراعة بدون حرث، ونشرها خاصة في مناطق القطاع الزراعي المطري. إذ أدت نتائج تطبيقها في السودان مثلا الى ارتفاع مشهود في الانتاجية، بلغ 10-15 جوالا للفدان الواحد من الذرة البيضاء الرفيعة. وتقول ادارة الامن الغذائي في وزارة الزراعة والغابات السودانية (التقرير السنوي للامن الغذائي عام 2007)، إن التطور في تطبيق مثل هذه التقانة يتطلب بالضرورة التحول من النظرة التقليدية للاستثمار في القطاع المطري قليل التكلفة الى النظرة الاستثمارية الشاملة، أي الى العملية الاقتصادية، لأنها تتطلب تكلفة أولية عالية تتعلق بالاليات والمدخلات الاخرى.

4. النموذج الرابع: تطبيق الزراعة العضوية وخاصة في الاراضي البكر، التي لم تشهد استخداما للاسمدة الكيماوية بالرجوع الى الطبيعة. والزراعة العضوية هي واحدة من بين عدد كبير من المنهجيات التي تساعد البيئة، بالاعتماد على تقليل استخدام الاسمدة والمبيدات، والاستفادة المثلى من الاعتماد المتبادل، بين التربة والنبات، والحيوان والانسان، وخاصة المحافظة على خصوبة التربة على المدى الطويل، واعادة استخدام المخلفات الحيوانية والنباتية، بهدف اعادة العناصر الغذائية فيها الى التربة، وعدم استخدام مواد غير متجددة.

5. النموذج الخامس: الاستجابة لدعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لاستخدام الاشعاع النووي في تحسين المحاصيل الزراعية، لمواجهة التغيرات المناخية والأمراض الزراعية، وكسبيل لإنقاذ الملايين من الجوع. هذا الاسلوب كان معمولا به منذ عشرينات القرن الماضي، وثبتت فعاليته في تسريع التغيرات الطبيعية في شفرة النبات الوراثية لمقاومة الآفات وملوحة التربة والجفاف، لكن انتشاره كان محدودا بسبب المخاوف غير المبررة من سماع كلمات مخيفة مثل كلمة "إشعاع نووي".

إن الدول سابقة الذكر التي نجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائي لا تتفوق على الجزائر بشكل ملحوظ، سواء من ناحية الموارد المالية او الموارد الطبيعية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص وعزيمة تلك الدول على توفير الغذاء لشعبها بالاعتماد على الإنتاج المحلي، والتخلص من التبعية الخارجية التي يمكنها أن تمس بأمنها السياسي وتمس بحريتها السياسية.

اذن ما يمكن قوله هو انه باستطاعة الجزائر تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض السلع الغذائية مثل الدول التي تمكنت من ذلك، وربما يمكنها ان تتفوق على تلك الدول بتحقيقها لاكتفاء ذاتي غذائي في أكثر من سلعتين في حال انتهاجها لبعض او كل النماذج الخمسة المذكورة سلفا، لكن هذا لن يؤهلها الى تحقيق اكتفاء ذاتي في كامل السلع الغذائية وهذا بحكم الخصائص الطبيعية والجغرافية التي تتمتع بها الجزائر.

ثالثا: حلول مشكلة العجز الغذائي المقدمة في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025

إن عملية التخلص من مشكلة العجز الغذائي كليا من خلال الاعتماد على موارد البلد الواحد هي بمثابة أكبر تحد نظرا للصعوبات التي سيواجهها البلد وكذلك الفرص التي سيضيعها في حال استغنائه عن التجارة الدولية، بينما هذه التحديات والصعوبات ستضمحل في الحالة التي ستتعاون فيها مجموعة من الدول للتخلص من مشكلة العجز الغذائي، وبشكل آخر فإنه من الصعب على البلد الواحد أن يحقق اكتفاءه الذاتي بالاعتماد على الإنتاج المحلي، وبالتالي فإنه من الصعب عليه التخلص من مشكلة العجز الغذائي، بينما من السهل التخلص من مشكل العجز الغذائي في حال اتحاد وتعاون مجموعة من الدول، وهذا نظرا للثروات الطبيعية المتباينة التي تملكها دول العالم عامة ودول الوطن العربي خاصة.

في إطار قرارات إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، يدخل العمل الزراعي العربي المشترك مرحلة جديدة يمكن للمواطن العربي أن يستشرف من خلالها بلوغ التكامل الزراعي العربي المنشود، وتحقيق الأمن الغذائي للأجيال القادمة. وقد اعتمد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الموجهات الرئيسية لإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، وتتضمن التوجهات المعتمدة لإعداد الإستراتيجية المحاور الرئيسية والفرعية التالية(9):

6. المياه-المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية: ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ. تحسين ادارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.

ب.تحسين كفاءة استخدام مياه الري عن طريق:

- سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه.
- نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الأنشطة الزراعية.
- استثمارات مشتركة لتطوير نظم الري الحقلي.
- بحوث مشتركة لتطوير استخدامات المياه.
- تطوير تقانات واستخدام وإدارة مورد المياه.

ت.تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.

ث.الحفاظ على الحقوق العربية في المياه المتشاطئة.

ج. التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية.

ح. التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة.

خ. التوعية المائية، من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.

7.تنمية وحكاية الأراضي: ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ. التوسع الافقي في البيئات العربية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الارضية والمائية العربية.

ب. المحافظة على البيئة الزراعية، شاملة الاراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية.

ت.تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الاراضي في الاغراض الزراعية وغير الزراعية.

ث.الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الاراضي العربية.

ج. تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية والرعي الجائر.

8.استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي: ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ. تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية، ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة.

ب. استكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحة للاستغلال التكاملي العربي.

ت. تضمين استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الاهداف التنموية.

9.التطوير والتحديث التقني للزراعة: ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ. تدعيم مسارات التنمية الرأسية للانتاج الزراعي العربي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الانتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.

ب. دعم قدرات المزارعين بالدول العربية، وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة.

ت. التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنيا وتوفير البيئة الملائمة لتطوير وتحديث هذه القطاعات.

ث. تنسيق الجهود العربية للتشجيع على الابتكار في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الاولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.

ج.دعم وتطوير نظم البحث الزراعي العربي خدمة للتنمية الزراعية العربية مع التركيز على :

- نقل وتوطين التقانات الملائمة لظروف الزراعة العربية.
- تحديد المجالات البحثية المشتركة ذات الاولوية للزراعة العربية.

- تبني نظام التعاقد لاجراء البحوث الزراعية ذات الاولوية.
- زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق اسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل.
- الاهتمام ببحوث التطوير وتنمية دور القطاع الخاص في هذا المجال.
- الاستفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية العربية والاقليمية المتميزة.
- التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية والاقليمية والدولية.

10. أولويات التنمية القطاعية: ويتضمن هذا المحور الرئيسي وضع معايير لتحديد الاولوية القطاعية للتنمية على المستويين القطري والعربي، والتي من بينها:

أ. برامج الزراعة المستدامة.

ب.الكفاءة الاقتصادية.

ت.توافر فرص التسويق الملائمة.

ث.فرض وامكانات تحسين مستويات الانتاج.

ج. البيئة الزراعية الملائمة للانتاج.

ح. البعد الاجتماعي للتنمية.

11.بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية: ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ. تدعيم المؤسسات العربية القطرية والعربية الإقليمية من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، وبخاصة في المجالات الرئيسية التالية:

- نقل التقانات.
- صياغة وتحليل السياسات واتخاذ القرارات.
- التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.
- مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والاقليمي وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة.
- تنظيم وإدارة القطاع الزراعي.

ب.الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات:

- المزارعون.
- المهنيون والحرفيون.
- الباحثون.
- واضعو السياسات ومتخذو القرارات.

ت.النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج اعادة التأهيل والتحقيق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعية العربية المستدامة.

ث.تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة وإحداث آليات عربية في هذا المجال.

ج. استحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك.

ح. توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعية العربية.

12. الاستثمار الزراعي المشترك: ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ. توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر لجذب اهتمامات القطاع الخاص للانشطة التنموية الزراعية.

ب. اعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة، واعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار، وتقديم المساعدة في اعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

ت. تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك.

ث. تحديث وتفعيل الاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار، وبخاصة الاتفاقية العربية الموحدة لضمان الاستثمار في الدول العربية.

13.تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية: ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الاسواق العربية، وللنفاذ الى الاسواق الخارجية.

ب. تنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الاسواق الخارجية.

ت. تشجيع القطاع الخاص العربي على اقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي.

ث. إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية، في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ج. تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها نظم المعلومات التجارية، والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

ح. تنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجر الزراعي، والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات، والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولا الى توحيدها.

14. التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعصرة والمستقبلية: ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ. تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتع رجال الاعمال على التكيف مع المتغيرات، من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.

ب. تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية.

ت. استحداث الية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

ث. إعداد دراسات استشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية.

ج. تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية، ومع الدول النامية للانضمام الى الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

ح. تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول العربية وبخاصة في المجالات الزراعية.

خ. إحداث مواد تخصصية في المساقات التعليمية الزراعية بالجامعات العربية تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والاقليمية والدولية، وبما يساهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.

د. اقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

15.المساهمة في ازدهار الريف: ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ. استحداث برامج وطنية واقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.

ب. الاهتمام بالانشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.

ت. تطوير أداء مؤسسات الدعم والاسناد العربية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وبصفة خاصة في المجالات التالية:

- التمويل.
- التسويق.
- التدريب وتنمية المهارات.
- تقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث.

ث. خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.

ج. دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المارفق والخدمات في الريف العربي.

ح. استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الامان الاجتماعي بالريف العربي.

خ. الارتقاء بمستوى التعليم الاساسي في الريف العربي، واحداث برامج للقضاء على الامية في الدول العربية.

د. تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية.

ذ. دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية المستدامة.

16. مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص: ويتضمن المحاور التالية:

أ. زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية وبخاصة في المجالات التالية:

- توفير مستلزمات الانتاج.
- تقديم الخدمات المساندة للانتاج والتسويق.
- التخطيط والمتابعة والتقييم.
- الارشاد الزراعي.

ب. وضع الضوابط ضمن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية.

ت. تطوير و/أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.

ث. رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الزراعية العربية للاضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية.

ج. تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية.

في اطار الموجهات الاساسية السابقة التي جاءت في قمة الجزائر (2005) حول إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، والذي تم فيها الوقوف على الإرشادات والحلول التي من شأنها ان تحقق التكامل الزراعي العربي والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية، يمكن صياغة الرؤية المستقبلية لهذه الإستراتيجية على انها إستراتيجية تهدف للوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي.

خاتمة:

ان تحقيق ما يسمى بالأمن الغذائي المطلق الذي يعني توفير الاحتياجات الغذائية للبلد بالاعتماد على الإنتاج المحلي هو أمر من المستحيل تحقيقه او الوصول إليه بالنسبة للبلد الواحد منفردا، وهذا راجع إلى الخصائص الطبيعية والمناخ التي يتمتع بها كل بلد، والتي تجعل الثروات الطبيعية تتمايز من بلد لأخر، وهذا التمايز في الثروات يجعل البلدان تتمايز في إنتاجها الزراعي، فنجد بلدا يتميز عن باقي البلدان بإنتاج الموز ، ونجد بلدا أخر يتميز بإنتاج البن، ونجد بلدا اخر يتميز بإنتاج القمح بتكاليف منخفضة وجودة عالية، لكن من المستحيل إنتاج هذه المنتجات الثلاث سابقة الذكر في بلد واحد بتكلفة منخفضة وجودة عالية، وفي حال حرص البلد الواحد على إنتاجها محليا فإن هذا سيؤدي به الى خسارة العديد من الميزات التي يكسبها من خلال التجارة الدولية، من سلع منخفضة السعر وذات جودة. والجزائر هي أيضا بعيدة كل البعد عن تخلصها من عجزها الغذائي بالاعتماد على إنتاجها المحلي، وهذا راجع للمناخ الذي تتميز به وكذلك انخفاض كمية تساقط الأمطار التي تجعل عملية إنتاج الغذاء عملية مكلفة جدا مصحوبة بتلف في المحاصيل.

نتائج البحث:

يمكن إيجاز أهم نتائج بحثنا هذا في النقاط التالية:

- ✓ جزء من مكونات الفجوة الغذائية الجزائرية يمكن إنتاجه محليا كاللحوم والقمح والشعير والخضر والسكر.
- ✓ لا يمكن للجزائر أن توفر الغذاء الكافي لشعبها بالاعتماد على إنتاجها المحلي، سواء بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية أو غير الرئيسية.
- ✓ نمط الزراعة السائد في الجزء الكبير من الأراضي الزراعية التي تملكها الجزائر هو الزراعة المطرية، مما يعني وجود نقص أو ندرة في المياه في المناطق التي تنتشر فيها الزراعة المطرية.
- ✓ الجزائر غير قادرة لوحدها أن تقضي على فجوتها الغذائية بالاعتماد على إنتاجها المحلي خاصة في ظل تزايد السكان.

التوصيات:

- بناء على نتائج بحثنا هذا التي تفيدنا بأن الجزائر تعاني من فجوة غذائية تقوم بسدها باللجوء إلى الاستيراد من السوق الدولية، بحيث لا يمكن سدها بالاعتماد على الإنتاج المحلي، يمكننا أن نوصي بضرورة تناسي الجزائر لفكرة قدرتها على

التخلص من عجزها الغذائي بالاعتماد على إنتاجها المحلي، وأن تركز جهودها على تبني ونشر فكرة ما يسمى بالأمن الغذائي العربي الموحد الذي تم التكلم عنه في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، وبطبيعة الحال هذا يتطلب تعاون واتحاد من طرف دول الوطن العربي الذي تتميز فيه كل دولة بثروات طبيعية ومناخ كفيل بإنتاج أنواع معينة من السلع الغذائية، وفي حال اتحاد دول الوطن العربي وتسخير جهودهم لتحقيق أمن غذائي عربي، فإن هذا كفيل بتحقيق أمن غذائي لكل بلد عربي، بحيث يكون هذا الأمن الغذائي بعيدا عن تلك التهديدات والضغوطات الناتجة عن التبعية الغذائية للدول المتقدمة.

- حتى تستطيع الجزائر رفع إنتاجها في بعض السلع الغذائية، يجب أن تقتدي ببعض التجارب الدولية التي مكنت بعض الدول من تحقيق قفزات ناجحة في المجال الزراعي وبالتحديد في رفع الإنتاج في بعض السلع الغذائية لدرجة تحقيق الفائض، كدولة كينيا التي تمكنت من تحقيق قفزة ناجحة في إنتاجها للحليب.

الهوامش والإحالات:

1- معجم المعاني الجامع، www.almaany.com.
2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر 'الأمن الغذائي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2009، ص 172.
3- سورة الانبياء، الاية 30.
4- الصادق عوض بشير، تحديات الامن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009، ص 111.
5- الصادق عوض بشير، مرجع سابق، ص 112.
6- الصادق عوض بشير، مرجع سابق، ص 112.
7- الصادق عوض بشير، مرجع سابق، ص ص 112-113 .
8- الصادق عوض بشير، مرجع سابق، ص ص 114-115 .
9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين 2005-2025، 2005، ص ص 14-18.

المراجع:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر 'الأمن الغذائي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2009، ص 172.
2- الصادق عوض بشير، تحديات الامن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009، ص 111.
3- القرآن الكريم، سورة الانبياء، الاية 30.
4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين 2005-2025، 2005، ص ص 14-18.
5- معجم المعاني الجامع، www.almaany.com.

Abstract:

This paper discusses the ability of Algeria to achieve its food security. In order to know this, we have divided our research paper into three axes, each of which presented us with an important aspect of Algerian food security. At the same time, A task that would benefit officials in making their decisions regarding the agricultural sector more appropriately. In the first axis, where we analyzed Algeria's imports of various food commodities, as well as the analysis of available agricultural land, we found that Algeria imports a large group of major food commodities, mainly cereals, followed by dairy products, raw sugar, Then fruits, then legumes, then red meat, followed by the rest of the main food commodities in low quantities compared to the above commodities. We found that the reason for the importation of this large quantity of staple food is the type of climate in Algeria, which is reflected negatively on rainfall. This is because most of the agricultural crops in Algeria are rainfed crops. We have found that a large part of the agricultural land in Algeria is not well exploited or depends on rainwater, and this is what is happening in Algeria. Justifies the atmosphere Algeria to import grain and vegetables from other countries, although they are available on a good amount of arable land.

The second axis was talking about experiences and models in the field of food security, has proved successful in these countries, which have long been suffering from food deficit in

food commodities, where it managed to make successful leaps to be able to produce some food commodities in quantities that led to the achievement of This is either due to efforts to improve the agricultural production environment or to their application to some new and promising models in agricultural production. Following such examples and applying such models can help Algeria to make a successful leap in the agricultural field, enabling it to achieve self-sufficiency in one or some of the food commodities that have long been and still are in short supply. The lessons learned from these models and examples are the fact that Algeria's battle for self-sufficiency and food security can be won if political will is strengthened. The Algerian government has well planned its agricultural system, provided all possibilities for its success and eliminated dependence on imported food.

The third and final axis of our research paper, where we talked about a set of solutions to the problem of food deficit, these solutions came in the Arab sustainable agricultural development strategy for the decades 2005-2025, showing us that this strategy aims to reach Arab agriculture with high economic efficiency in the use of Resources, able to achieve food security in the Arab world, and provide a decent life for workers in the agricultural sector, and Algeria has to apply literally all that came in this strategy, and qualify the human resources to be recruited later to serve the agricultural sector.